على هامش الصراحة

الدولة المدنية وسلطة العشيرة (١)

■ إحسان شمران الياسري

لقد كانت العشيرة إحدى مراحل تكوّن المجموعات البشرية عبر التأريخ.. وهي المرحلة الوسيطة من البناء المجتمعي بين شكل الدولة الحديثة والنموذج الآخر لإدارة الحياة.. نموذج السلاطين والأمراء وزعماء المناطق.. وحتى زعماء الحرب.. ولقد كانت تلك المرحلة ضرورية لصيانة حقوق الأفراد، وممتلكاتهم، وحياتهم ايضا.. وتبلورت في هذا المناخ البدائي قوانين الحياة (البدائية) التي قامت على نواميس شتى، ابتدأت من نواميس المغارات والصيد، فالنواميس الدينية والروحية والأبوية.

وعندما قامت الدول بأشكالها المعروفة، تراخت قوانين العشائر وانزاحت لصالح القوانين الوضعية الأكثر رُقياً وفهماً لوظيفة الإنسان الفرد وموقعه الاجتماعي وأسس حقوقه التي أغفلتها العشيرة لصالح الأب والقائد والرمزية وسنابك الخيول. ولم تعد لبلاغة الفرد ونجابته وولائه إلا قيم محدودة في مقابل القيم التي رُفعت للسيف والأريحية الزائفة.

ولقد ظلت للعشيرة في الشرق مكانتها المستمدة من عدم صيرورة دولنا دولا مدنية، يكون التمكين الأول فيها للمواطنة ثم المواطنة.. حتى إن أفراداً من دول استقروا في دول أخرى أصبحوا رؤساءً لها وقادة أحزاب لمجرد حصولهم على جنسيتها، لأنهم ببساطة أصبحوا مواطنيها..

أما في بلد مثل العراق، فلم تستطع كل الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة من إزاحة قوانين العشائر وضوابطها وتوابع إرهاصاتها على الناس، بل إن حكومة تدّعي السعي لإقامة دولة مدنية قائمة على أسس المواطنة الرشيدة، تحاول بلا هوادة إنعاش ظل العشيرة على المجتمع، بل هي أنشأت وزارة لشؤون العشائر في تلميح لا معنى له، بأن العشيرة هي أساس الحكم وموطن الحراك المجتمعي.. وإنها بدون مساهمة العشائر ودعمها لا تستطيع إنفاذ القانون وحماية السلم الأهلي!. ولستُ هنا للخوض في المُباح والمحظور من هذا المنهج الذي تحاول الحكومة من خلاله البحث عن رافعات إضافية لمساعيها للإمساك بشؤون الأمة، غير أننا نتساءل عن دور الحكومة و وزارة العشائر في ما يدور من ممارسات عشائرية تعدّت المعقول والمقبول، وتوطّنت في أقاصي ما يسمح به العقل من تصديق.

إن فصلاً جديداً من تاريخ الدولة العراقية تبنيه تقاليد عشائرية لا فائدة منها.. وعلى الدولة ان تتعقّل كثيراً في دراسة هذا الموضوع، فهو في أحسن الأحوال، نمط جديد تماماً على مجتمعنا، إذ يُطرح القانون جانباً، وتنهض نواميس تُقيده، وتحطّ من قدره أحياناً.

وإذ مثّل قيام الدولة الحديثة إنقاذاً للمجتمع من سطوة العشيرة، وجبروتها، وسحقها لكل ما له صلة بالذات الفردية، فإن التحول الحالي في المجتمع يتجه الى القضاء بلا رحمة على كل ما اكتسبه الإنسان الفرد من قيام الدولة، والعودة به الى أزمنة السلطة المطلقة للعشيرة والشيوخ.

وثمة أمثلة لا تحصى على سلوك الحراك العشائري الذي غيّب الدولة وهيبتها وصار وسيلة بطش كبرى بالناس، وصار النزول عند حكم العشيرة والفصل العشائري أمراً مرعباً للناس والعائلة العراقية. والإمثلة كثيرة ويعزّ عليّ إدراج نماذج منها لأنها مؤلمة وشاقّة على مجتمعنا.. إذ أصبح الكلام عن تبعات مالية بعشرات الملايين، إن لم تكن بالمئات.

وللحديث بقية.

القوات الأمريكية.. ذرائعية التواجد وحتمية التمديد

يمكننا من خلال متابعة التجارب الديمقراطية في العالم أن نلمس اهتماما كبيرا بالجانب الإعلامي حيث تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في الرقابة ومساندة الدولة في عملية التنمية والتوعية بمختلف أنواعها والعمل على حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بكل أنواعه فضلا عن دور الإعلام في بناء الإنسان والمجتمع .

وعندما نتحدث عن دور الإعلام العراقي في التجربة الديمقراطية لابد لنا من أن نتوقف عند الدور المهم لجريدة المدى وهي تحتفل بعيد تأسيسها في تموز من سنة ٢٠٠٣ وذكرى صدور عددها الأول في الخامس من آب من نفس العام باعتبارها الجريدة والمؤسسة التي تواصل تألقها ومثابرتها في ترسيخ دعائم الإعلام الوطني النزيه والحر والذي يتفاعل مع الواقع ويدافع عن الحريات من دون أي تردد أو خوف من مواجهة الانتهاكات التي قد تعرقل المسيرة الديمقراطية وتكبل حرية الكلمة

لطيف القصاب

لم تشهد القوى العراقية النافذة في البلاد اهتزازاً في مواقفها السياسية مثلما هو الحال في موضوع التمديد لبقاء القوات الأمريكية في العراق من عدمه، فحتى أكثر الجهات السياسية تقاطعاً مع هذه القوات (الكتلة الصدرية) لم تستطع أن تبلور موقفا حاسما باتجاه الرفض المطلق لفكرة التمديد بكل (أنواعه وأشكاله) بل أبقت الباب مواربا وقابلا لاحتمالات متضادة حينما أبدت مرونة في ما يخص السماح ببقاء جزء من هذه القوات لتدريب وتطوير مهارات الأجهزة الأمنية العراقية، مثلما عبّر عن هذا المعنى مؤخرا الناطق باسم الكتلة أمير الكناني.

وبصرف النظر عن بعض التصريحات الفردية المتطرفة التي تصدر من هنا وهناك بشأن الرفض أو القبول لفكرة التمديد من حيث المبدأ، فإن محاولة الجمع بين غالبية التصريحات المتضاربة الصادرة عن أوتاد خيمتي التحالف الوطني والكتلة العراقية، تُفضي إلى نتيجة واحدة مفادها الرغبة الخجولة بتمديد بقاء الأمريكيين في العراق بعد عام ٢٠١١، مع سعي حثيث من قبل نواب الكتلة العراقية لرمي كرة الموافقة على بقاء الأمريكيين من عدمها في ملعب دولة القانون تحديدا؛ بدعوى أن رئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة، والماسك بجميع ملفات الأمن أصالة ووكالة. يقابله موقف دولة القانون الذي يؤكد أن اتخاذ قرار بهذه القضية (الخطيرة) موكول إلى عهدة التوافق السياسي العراقي وان من يذهب إلى تحميل المالكي كامل المسؤولية عن هذا الملف يمارس انتهازية مكشوفة.

وحدها الكتلة الكردستانية هي من كانت تنفرد بإعلان موقف غير متردد، وأحدث الشواهد على ذلك تصريحات السيد رئيس الجمهورية شخصيا، وما صدر عن النائب في الكتلة الكردستانية محمود عثمان الذي نفى فيه الأخير أن يكون لأمريكا صديق حميم سوى مصلحتها، ومصلحتها فحسب، وان بقاءها في البلاد بالنسبة لجميع السياسيين العراقيين تمليه الضرورة لا المصلحة.

إن مبعث عدم الإجماع على رأي سياسي عراقي بشان التمديد للأمريكيين مرده إلى جملة من العوامل المتباينة غير أن عاملين (متناقضين) بشكل حاد هما من يواجهان النخبة السياسية العراقية بشكل سافر، ويضعانها تحت طائلة المطرقة والسندان، وهذان العاملان يبدوان بشكل من الأشكال على هيئة كبشين متناطحين لا غنى للسياسيين العراقيين عن التضحية بأحدهما فداء للآخر.

العامل الأول يتمثل في طبيعة العلاقة الرابطة بين أفراد المجتمع السياسي العراقي بوجه عام وبين الطرف الأمريكي، فعلى الرغم من ضبابية هذه العلاقة ومدى التوافق والانسجام النفسي في ما بين النخبة السياسية المتنفذة أو بعضها، وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام، غير أن الثوابت التاريخية تؤكد حقيقة أن عددا من أفراد النخبة السياسية العراقية المتنفذة تدين بما حصلت عليه من نفوذ إلى الصديق أو العدو الأمريكي، وقد يكون لبعض هؤلاء ملفات حساسة مع الأمريكيين، من المحتمل أن يؤدي الكشف عنها إلى إضرار بهذا البعض، فمما لا يشك به احد ما للأمريكيين من سطوة واضحة على مسارات ومآلات الأحداث السياسية العراقية بفعل ما تملكه من نفوذ واقعي ملموس، فضلا عمّا تختزنه سجلاتها الرسمية عادة من معلومات سرية تخص علاقاتها مع المتعاملين معها لاسيما السياسيين منهم. ولذلك فان البحث عن ذرائع لوجود الأمريكيين بشكل دائم في العراق هو الشغل الشاغل لهؤلاء المرتبطين ارتباطا مصيريا بالقوة الأمريكية.

أمّا العامل الرئيسي الثاني فيكمن في هذا الإحراج الذي يسببه إمضاء فكرة التمديد للأمريكيين من قبل العراقيين تجاه قواعدهم الشعبية ومرجعياتهم الفكرية. وعلى الرغم من أن المجتمع السياسي العراقي النافذ قادر على التوصل إلى تفادي هذا الإحراج عبر الاستعانة باستفتاء شعبي يُحدَد من خلاله مصير القوات الأمريكية بقاءً أو عدماً؛ لكن هذا الاحتمال يبدو مستبعدا تماما في الظرف الحالي لمعرفة النخبة السياسية العراقية سلفا بنتيجة مثل هذا الاستفتاء الذي يخوض في فكرة بقاء من تعتبره الغالبية العظمى من السكان السبب الرئيس في معاناتهم الحياتية المستمرة.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين لم يقوموا بتعديل جوهري في سياساتهم المدمرة تجاه العراقيين ولم يثبتوا لعموم الشعب العراقي بالبراهين الواقعية أنهم بصدد التحول إلى حليف استراتيجي للعراق يقف معه ضد التحديات الخارجية ويمد له عونا حقيقيا ينتشله من الواقع المزري على الصعد كافة لاسيما الاقتصادية منها غير أن حظوظ الأمريكيين في البقاء تبدو أكثر من مجرد احتمالات ضعيفة.

مقوّمات بناء المجتمع المدني العراقي

حسين علي الحمداني

كلما شعرنا بأننا تقدمنا خطوة في بناء الدولة العراقية وفق أسس المواطنة والحداثة وحقوق الإنسان، وجدنا أنفسنا نتراجع خطوة أو أكثر من خلال تمسكنا بالهويات الثانوية والفرعية والتي من شأنها أن تذيب الهوية الوطنية ومعها الدولة.

والدول المتحضرة والساعية للتحضر والتقدم،هي تلك الدول والمجتمعات التي تسعى لصناعة مجتمع مدني متجانس لا فرق فيه بين هذا وذاك على أسس عرقية أو جهوية أو عشائرية. ورغم إن بعض علماء الاجتماع يعتبر المجتمع العراقي مجتمعا قبليا،إلا إن الواقع يؤكد أن مقومات بناء مجتمع مدني راق جداً متوفرة في البيئة الاجتماعية في العراق أكثر مما هي متوفرة في بلدان عربية أخرى بحكم إن المجتمع المدني العراقي له جذور تاريخية قوية تمتد لبداية تكوين الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي،وقد يقول البعض بأن بدايات بناء المجتمع المدني العراقي تبلورت أكثر بعد زوال النظام الشمولي عام ٢٠٠٣ وحالة التغيير الكبيرة التي حدثت في البلد،وهذا الرأي مقبول فيما لو تم بناء المجتمع العراقي من قبل القوى السياسية في البلد على أسس صحيحة غير متشعبة وحاملة للهويات الفرعية والتي لا يمكن إدراك مخاطرها إلا من خلال رؤيتنا لما ستؤول إليه مسارات الأمور في المستقبل القريب، ويمكن لنا أن نشخص بوادر خنق المجتمع المدني العراقي وفعالياته بشكل كبير من خلال تركيز الكثير من القادة السياسيين في البلد على تهميش دور المجتمع المدني والتركيز على الهويات الثانوية والفرعية على غرار ما تم طرحه من فكرة تكوين أقاليم على أساس طائفي ،أو من خلال محاولة تسييس العشائر العراقية ومحاولة جعلها هوية جديدة تضاف لمجموعة الهويات التي يحاول البعض الاستناد إليها بدلاً من هوية المواطنة الحقيقية، بل إن البعض يطرحها بديلاً عن المجتمع المدني وفعالياته التي ظهرت بشكل بارز في التظاهرات الشعبية في وبعد ٢٥ شباط الماضي وما شكلته من قوة ضغط كبيرة ليس على السلطة التنفيذية فقط بل حتى على السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان.

لهذا فإن التركيز على الهويات الثانوية والفرعية لن يقودنا لبناء دولة متكاملة بقدر ما يجعلنا نسعى لصناعة كانتونات لكل مُكوّن من مُكوّنات المجتمع العراقي وبالتالي نجد أنفسنا جزءاً من مشروع يقودنا لنهايات غير مرغوب فيها ويجعل من البلد ساحة مفتوحة لصراعات غير محسوبة العواقب .

وهذه الأجواء لن تستطيع صناعة الديمقراطية التي ننشدها ، ولا يمكن لها -في نفس الوقت- أن تكون مرآة عاكسة للمجتمع العراقي ، بقدر ما تكون منحازة أكثر لعنوانها الفرعي الذي قامت لأجله.

وقد يقول البعض بأن التخندق الطائفي في سنتي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ وما بعدهما قد جعل البعض يرتكز على عناوين أخرى، وأولها القبيلة أو العشيرة ،وقد تكون هذه العناوين أخف من الطائفية المقيتة لكنها بكل تأكيد وجه آخر لإذابة هيبة الدولة ، هذه الهيبة التي لا يمكن أن تظهر وتتكون وتأخذ أبعادها ومدياتها دون تفعيل المواطنة والابتعاد عن كل ما يقلل من فرص ترسيخها، إذ أن وجود مجتمع مدني فعال يعني وجود دولة حقيقية شاملة للمكونات كافة دون تمييز لأنها ستعتمد معايير المواطنة الصحيحة والتي سيكون أول مخرجاتها مجتمعا فعالا وصحيحا يعرف واجباته ويدرك حقوقه.

وإذا نجحنا في تفكيك عرى الطائفية ورفض مفاهيمها وممارساتها من أجل أن نتجاوز عقدها، علينا اليوم وخاصة السياسيين أن يتجاوزا الهويات الثانوية في عملهم ويقتربوا أكثر من طموحات الشعب العراقي الذي لا يمكن له أن يظل يتنقل بين الهويات الفرعية وحسب ما تقتضية مصالح القوى السياسية التي -على ما يبدو- إنها تتحرك وفق مصالحها الضيقة والتي تتقاطع بالتأكيد مع مصلحة الشعب العراقي، ناهيك عن إن السعي لتعزيز الهوية الوطنية المشتركة لأبناء الشعب العراقي يؤكد صمام الأمان لترسيخ الديمقراطية في هذا البلد .

جريمة الفعل النائم!

محمود النمر

من أطلق الصيحة الأولى .. ؟من أشعل الفتيل في البلدان العربية التي تعاني من جور وظلم واضطهاد الحكام الذين عاثوا في الأرض فسادا منذ قرون متوالية ،بعد أن استتب لهم الأمر في القضاء على جميع الحركات المناوئة ،بل وصل بهم الأمر إلى قتل كل من يحاول أن يطمح بالوصول إلى السلطة حتى ولو كان ذلك في الحلم ،ففي زمن الطاغية اعدم احد الذين حلم بإسقاط صدام ،وتزعم العراق هو وبعض من أصدقائه الذين سجنوا بالحبس المؤبد لأنهم بالصدفة كانوا في زمن الحلم الافتراضي ، بعدما أفشى احدهم هذا الحلم إلى الفرقة الحزبية البعثية التي كانوا ينتمون إليها جميعا، فوجهت لهم محكمة الثورة تهمة التآمر على (القائد الضرورة) .هكذا هي الملوكيات والجمهوريات العربية التي تحكم قبضتها على شعوبها بالحديد والنار ، وتخشى حتى من الحلم وتعاقب عليه بجريمة العقل اللاواعي أو جريمة الفعل النائم .

من أطلق الصيحة .. هنا من ارض الرافدين في انتفاضة آذار عام ١٩٩١ عند هزيمة صدام حين احتل دولة الكويت في عام ٢/ آب /١٩٩٠وبعد الدمار الذي طال كل شيء، أشعل الفتيل احد الجنود العائدين من الحرب وأطلق النار على صورة الصنم، وبدأت الانتفاضة التي هزت كيان صدام وأعوانه ،ولكن أمريكا تخلت عن موقفها ،وحدث ما حدث من مآس دفع ثمنها الشعب العراقي ،ولكنها كانت المسمار الأول في نعش الطاغية .

ذكر الانتفاضة العراقية له دلالات هي أن الشعوب لن تصمت ولا تستكين وحين يكون- البركان – يستكمل فيه جميع المقومات التي تؤدي إلى الانفجار، تكون ساعة الصفر قريبة جدا ويبدأ العد التنازلي إلى أن يصل نقطة الانفجار ،ساعتها تظهر الشعوب في الشوارع كما حدثت في الجمهورية التونسية في – ثورة الزيتون – التي أشعلها – بوعزيزي – وتبعتها ثورة ٢٥/ يونيو التي أجهزت على نظام حسني مبارك وزبانيته.

إن الذي يحدث الآن في ليبيا واليمن وحتى في البحرين التي حاولت دول الخليج طمس هذه الثورة وطعنها من الخلف بحجة تدخل إيران ،وهذا هو ليس بيت القصيد وإنما هو الخوف الكامن في نفوس حكام الخليج التي بدأت الحرائق تحيط بهم من كل جانب وخاصة آل سعود الذين لهم السطوة المقتدرة على منطقة الخليج والتي تخاف هي الأخرى من الصيحة الأولى أو من إشعال الفتيل ،والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة . متى تتعظ تلك الحكومات والأنظمة من حلحلة هذه القبضة أو من تداول مصطلح الديمقراطية إن صح التعبير وعدم الخوف من هذه التسمية التي ترمز إلى الانفتاح وسماع أنين الجياع .

إن الذي يجري الآن في اليمن وتصدي السلطة الغاشمة المتمثلة بزعيم القات علي عبد الله صالح ماهو إلا استهانة بشعب يعيش تحت خط الفقر ولايرى من بصيص أمل في الأفق بعدما استولت زمر وعشيرة زعيم القات على البلاد التي يأمل أن يحكم ولده دفة الحكم ولم يسلمها إلى اليمنيين رغم التضحيات الجسام التي تنحر يوميا على درب الحرية ،ولكن نحن واثقون بأن المسافة بدأت تقصر وما هي إلا أيام وسترى اليمن شمس الحرية تشرق من جديد على عدن وصنعاء وبقية المدن الأخرى .

أما ليبيا فقد أخذت الأرض تظهر تخسفاتها تحت أقدام (دعلج الصحراء) الذي لم يتورع عن إطلاق الإبر السامة على كل ظل أو خيال يراه ،وسيرى انه لايفلت من قبضة الثوار الذين بدأوا يقتربون شيئا فشيئا على العاصمة طرابلس ، وكأني أراه في قفص الاتهام وهو يحمل كتابه الأخضر ليتلو آخر وصاياه تحت قبضة العدالة .